E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/19
6 December 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز:

التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي عن دورته الخامسة

(جنيف، ٢٩ آب/أغسطس – ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)*

الرئيس – المقرر: السيد بيتر ليسا كاساندا

موجز

نظر الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، في دورته الخامسة، في المواضيع التالية: جعل حالـــة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في صلب الخطط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإتاحة الإمكانيات للنساء المنحدرات من أصل أفريقي؛ ودور الأحزاب السياسية في إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسة وعمليات صنع القرار. ورأى الخبراء بوجه عام نفس الرأي بخصوص الصعوبات في تقييم مدى التمييز الناجم عن أوجه القصور والنقص المفاهيمية في جمع البيانات؛ وضرورة وضع وتنفيذ تدابير إيجابية بغرض التعجيل بتحقيق المساواة الموضوعية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء والفتيات من أصل أفريقي؛ وإنشاء آليات قوية للرصد والتقييم على المستوى الوطني لقياس التقدم المحرز ومدى فعالية هذه التدابير، واستبانة الممارسات الجيدة. واعـــتمد الفريق العامل أيضاً برنامج عمل لمدة ثلاث سنوات ووضع لهذا الغرض مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز تنفيذ ولاية الفريق العامل.

* تعمم المرفقات كما وردت، باللغة التي قُدمت فيها فقط.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ -٣	٣
أولاً - تنظيم الدورة	٤	٣
ثانياً - موجز موضوعي للمداولات	٥ -٦١	٣
ألف- بيانات عامة	٥ -١٩	٣
باء - تحلـــيل المواضـــيع ومناقشـــتها: تدابير لتيسير مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعـــية والثقافـــية للمجتمع وفي النهوض بأوضاع بلدانهم وتحقيق تنميتها الاقتصادية	٢٠-٢٤	٦
جيم- طرائق العمل الممكنة لكفالة متابعة توصيات الفريق العامل بفعالية	٥٥-٦١	١٣
ثالثاً - مسائل أخرى	٦٢-٦٣	١٥
رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات	٦٤-١٠١	١٥

المرفقات

I- Agenda ٢١

II- List of Participants ٢٢

III- Future modalities of action of the Working Group of Experts on People of African Descent - programme of work ٢٣

مقدمة

١- عقـــد فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي دورته الخامسة في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

٢- وافتتح الدورة رئيس فرع البحوث والحق في التنمية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دزيدك كدزيا. وانتخب الفريق العامل بيتر ليسا كاساندا رئيسياً - مقرراً لـــه.

٣- ويعكس هذا التقرير المجرى العام للمناقشات.

أولاً - تنظيم الدورة

٤- عقـــد الفـــريق العامل أثناء دورته الخامسة ست جلسات عامة وثلاث جلسات خاصة. وحضر الدورة الأعضـــاء التالية أسماؤهم: بيتر ليسا كاساندا (الرئيس - المقرر)، وجو فرانس، وجورج نيكولاس جبور، وإيرينا موروبـــانو - زلاتيســـكو؛ كما حضرها مراقبون عن ٤٧ دولة و١٤ منظمة غير حكومية ومنظمتان حكوميتان دوليـــتان. وترد قائمة المشاركين وجدول الأعمال في المرفقات. ويجدر بالذكر أن كل ورقات العمل التي قدمها الخـــبراء والمشـــاركون مـــتاحة لـــدى الأمانـــة أو يمكـــن الاطلاع عليها على موقع مفوضية حقوق الإنسان: (www.ohchr.org/english/issues/racism/groups/African/4african.htm).

ثانياً - موجز موضوعي للمداولات

ألف - بيانات عامة

٥- ألقى كلمة الافتتاح رئيس فرع البحوث والحق في التنمية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دزيدك كدزيا. وأبلغ الخبراء والمراقبين بأن روبيرتو بورخيس مارتينـــز قدم استقالته من منصبه.

٦- وأشاد السيد كدزيا بقرار الفريق العامل، بصفته إجراء خاصاً من إجراءات لجنة حقوق الإنسان، القيام بزيارات قطرية. وأشار إلى زيارته الميدانية الأولى في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى بلجيكا وقال إن الزيارات القطرية مفيدة كي يتسنى لأعضاء الفريق العامل الإلمام بالوضع الفعلي للمنحدرين من أصول أفريقية في بلد بعينه من خلال الحصول على معلومات مباشرة من الأطراف المعنية، وإجراء مناقشات معها سواء أكانت الحكومة أم المجتمع المدني أم السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٧- ووجـــه الرئيس - المقرر الشكر للمفوضية على دعمها ولاية الفريق العامل. كما شكر السيد بورخيس مارتينـــز على مساهمته في الفريق العامل وحث مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي على تقديم مرشحين من أجل تعيين خبير آخر. وانتخب السيد فرانس نائباً للرئيس - المقرر. واعتُمد جدول الأعمال المؤقت وبرنامج عمل الدورة دون تصويت.

٨- وسلّم الرئيس لدى تقديم البند ٥ من جدول الأعمال فقال بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي لا يزالون يتعرضون للتمييز العنصري والتهميش في العديد من أنحاء العالم، لا سيما فيما يخص الحصول على الخدمات الصحية وأسباب الرزق والضمان الاجتماعي والتعليم والأنشطة المدرة للدخل. ويتعرضون في بعض الأحيان لعمليات "التطهير الاجتماعي"؛ ويعيشون في ظروف يسودها الفقر المدقع في الأحياء الفقيرة الحضرية. وذكّر بأن الفريق العامل واصل حتى الآن تنفيذ مهامه من خلال إجراء تحليل موضوعي للقضايا التي تهم السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى التغلب على التهميش الاجتماعي لهؤلاء السكان، وكذا الإجراءات والسياسات التي تعزز مشاركتهم في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيشون فيه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٩- وأثناء المناقشة العامة تبادل عدة مراقبين عن الحكومات المعلومات عن الأنشطة المضطلع بها والتدابير المتخذة على الصعيد الوطني لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

١٠- وأكد المراقب عن إثيوبيا نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية على أن التمييز العنصري والتصورات النمطية العنصرية لا تزال قائمة بالرغم من شتى المحاولات التي قامت بها مجموعة الدول الأفريقية والمجتمع الدولي لوضع حد للممارسات والسياسات التي تبعث عليها العنصرية وكره الأجانب. وفي ظل هذه الظروف دفع السكان المنحدرون من أصل أفريقي، وما زالوا يدفعون ثمناً باهظاً. وشددت إثيوبيا على الكيفية التي اعتُبرت بها توصيات الفريق العامل بأنها أساس مهم تُبنى عليه عملية طويلة الأجل من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً فعالاً. ولم يتم حتى الآن أي شيء يذكر لتنفيذ هذه التوصيات، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. فعلى الصعيد الدولي، يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز متابعة عملية ديربان. أما على الصعيد الوطني، فينبغي للفريق العامل أن يوصي بأن تنظر الحكومات إلى تنفيذ خطط العمل الوطنية بوصفه مسألة ذات أولية، مع مراعاة ضرورة تعزيز مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع مناحي الحياة في المجتمع وضمان تلقيهم التعليم وتنفيذ السياسات التي من شأنها تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

١١- وألقى المراقب عن إكوادور الضوء على التدابير الإيجابية المتخذة بالنيابة عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي لتمكينهم من التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع جميع مواطني البلد. كما أشار إلى الخطة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ التي تشتمل على أحكام محددة تتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي.

١٢- وكرر المراقب عن المكسيك، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تأييده للفريق العامل وأكد مجدداً التزامه بترشيح خبير لعضوية الفريق العامل عقب استقالة السيد بورخيس مارتينز. وأفاد باعتماد قانون اتحادي في عام ٢٠٠٣ يتعلق بمنع التمييز والقضاء عليه وينص أيضاً على إنشاء مجلس وطني لمنع التمييز. وأضاف أن مهمة هذه الهيئة تتمثل في وضع سياسات وإجراءات وتنفيذها في ميدان التعليم والتواصل الاجتماعي لإذكاء الوعي بظاهرة العنصرية وكره الأجانب.

١٣- وأشار المراقب عن بلجيكا إلى الزيارة القطرية الأولى التي قام بها الفريق العامل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لبلده. وتبادل الخبراء الآراء مع مختلف سلطات الفرع التنفيذي. كما عقدوا اجتماعات مع مختلف سلطات المجتمعات المحلية في المناطق الناطقة بالفرنسية والفلامية. وتبادل الوفد الآراء مع ممثلي السلطات المحلية و"مركز تكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية" والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون

في بلجيكا. وزار الخبراء بروكسل ولييج ونامور وميشيلن. واعتمدت بلجيكا مبادئ خطة العمل الاتحادية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكره الأجانب في تموز/يوليه ٢٠٠٤ وخطة عمل وطنية مكونة من ١٠ نقاط لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب، في إطار متابعة إعلان وخطة عمل ديربان.

١٤- وأكد السيد فرانس أن الزيارة القطرية إلى بلجيكا كانت شديدة الأهمية للفريق العامل. واعترف بأن تعاون السلطات البلجيكية وانفتاحها ونيتها الطيبة قد شجع الدول الأخرى على إبداء نفس القدر من التعاون مع الآلية. وأشار إلى المشكلة القائمة في ما يخص جمع البيانات الإحصائية عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي، خصوصاً في أوروبا، والحوار السياسي الجاري بشأن مسألة جمع بيانات مصنفة إثنياً. وأشاد كل من السيدة موروبانو زلاتيسكو والسيد جبور بأهمية الزيارة المذكورة آنفاً.

١٥- وأشار المراقب عن البرازيل إلى الأسباب التي دفعت السيد مارتيتر، عضو الفريق العامل، إلى الاستقالة وشدد على أن ذلك ينبغي ألا يثير أي شك في التزامه ودعمه للفريق العامل. وقال إن البرازيل، وهي بلد يضم نحو ٨٠ مليون مواطن من أصل أفريقي، تكرر دعمها الكامل للفريق العامل.

١٦- وعلق المراقب عن شيلي على أهمية ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومكاتبها في دورات الآلية. وأعرب عن تقدير وفد بلده لورقات العمل التي قدمها أعضاء الفريق العامل واقترح أن يجري في الدورات المقبلة تعميم تلك الوثائق مسبقاً حتى يتسنى للمراقبين عن الدول والمنظمات غير الحكومية الاستعداد للمناقشات والإسهام فيها إسهاماً أساسياً وفعالاً.

١٧- وذكّر المراقب عن الكرسي الرسولي بأهمية عدم إغفال أشكال التمييز القديمة مثل تلك التي يتعرض لها السكان المنحدرون من أصل أفريقي التي دامت مدة طويلة جداً وانتشرت انتشاراً واسعاً للغاية بحيث يمكن وصفها بأنها وباء. وسلّم بأن التمييز ارتبط دائماً بوضوح الاختلافات، وحيثما كان الاختلاف شديد الوضوح، كما هي حال السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ازداد احتمال التمييز. وغالباً ما يتعرض السكان المنحدرون من أصل أفريقي لتمييز مزدوج أو متعدد الأشكال.

١٨- وقال مراقب عن منظمة غير حكومية، عند إشارته إلى معايير إعمال الحقوق وإلى الخطط والأنشطة المحددة الرامية إلى تحسين وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، إن هناك دوماً ضرورة مراعاة البعد العالمي للمشاكل. وعلق آخر على العدد المحدود من المنظمات غير الحكومية المشاركة في الدورة، مكرراً مشكلة نقص التمويل.

١٩- وشدد الرئيس على أن التمييز والاستبعاد وعدم المساواة تعكس هويات ومصالح تشكلت اجتماعياً وتتعلق حسب الظروف بنوع الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك. ووجد المنحدرون من أصل أفريقي أنفسهم في حالة من الفقر والهوان في أنحاء شتى من العالم حيث يتعرضون للوصم والتمييز بشتى أشكاله. ثم أشار إلى الزيارة التي قام بها الفريق العامل إلى بلجيكا حيث استطاع تحديد المجالات التي يجد فيها المنحدرون من أصل أفريقي أنفسهم في وضع أضعفت فيه مكانتهم مقارنة بالشرائح المجتمعية الرئيسية وإجراء حوار صادق وصريح مع السلطات الحكومية بشأن تلك المجالات مثار القلق.

باء - تحليل المواضيع ومناقشتها: تدابير لتيسير مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفي النهوض بأوضاع بلدانهم وتحقيق تنميتها الاقتصادية

٢٠- قدم الرئيس البند ٦ فعرّف الإقصاء الاجتماعي بأنه عدم قدرة أي شخص رجلاً كان أو امرأة على المشاركة في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأساسي للمجتمع الذي يعيش فيه. ولتحديد الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الرامية إلى التغلب على مشكلة الاستبعاد الاجتماعي وتشجيع اندماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي ومشاركتهم في المجتمع، من المهم تعيين الأسباب الجذرية لإقصائهم اجتماعياً وتداركها وهي: عدم ورودهم في الإحصاءات الرسمية؛ ووضع الفقر والهوان الذي يعيشونه؛ وكونهم ضحايا الوصم والتمييز؛ وأشكال التمييز المتعددة التي يتعرضون لها في أحيان كثيرة. ويمكن أن تحدَّد عموماً العناصر التي تعزز اتخاذ تدابير فعالة لتيسير مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع بوضع و/أو تدعيم أطر حقوق الإنسان الوطنية للتصدي للتمييز وعلاجه؛ والتصدي لأسباب وعواقب الإقصاء المتعددة من خلال سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة. وتشمل العناصر الرئيسية لذلك النهج ضرورة القيام بعمليات تدخل شاملة لمواجهة الجوانب المتعددة التي تميز الإقصاء: تصنيف البيانات بحسب الفئات التي تحدد المجموعة التي أُضعفت مكانتها؛ وتعزيز القدرة التنظيمية والدعوية للمجموعة المستبعدة؛ واتخاذ تدابير لمكافحة الفقر سعياً إلى زيادة الأصول الاقتصادية للمجموعة المستبعدة وتغيير الممارسات والمواقف والمعتقدات الاجتماعية تجاهها.

٢١- وأعرب السيد فرانس عن قلقه البالغ إزاء حرائق المساكن التي اشتعلت في باريس مؤخراً. وأعرب عن انزعاجه إزاء الظروف السكنية التي أفضت إلى الحرائق وأسفرت عن وفاة أشخاص منحدرين من أصل أفريقي لا يمكن تبريره - ٢٧ حالة وفاة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ و١٧ أثناء شهر آب/أغسطس و٧ في ٣٠ آب/أغسطس. وذكّر بتوصيات الفريق العامل بشأن الإسكان التي اعتمدت في الدورة الرابعة، وشدد على أن تنمية الإسكان ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الحد من الفقر.

البند ٦(أ) جعل حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في صلب الخطط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٢٢- ذكّر الرئيس لدى تقديمه للبند ٦(أ) من جدول الأعمال بأن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية عقد بعد مرور سنة من اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وهاتان المبادرتان المهمتان الانتباه على ضرورة التغلب على الفقر وتحقيق التنمية في الألفية الجديدة. وسلّم بضرورة إيلاء انتباه خاص للقضايا الشاملة مثل عدم التمييز والاندماج الاجتماعي والمشاركة للتأكد من مواصلة السعي إلى تحقيقها من خلال اتباع نهج يقوم على الحقوق ولضمان احترام احتياجات السكان المنحدرين من أصل أفريقي وحقوقهم في الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن كل بلد يقوم بوضع استراتيجيته الخاصة به لتنفيذ إعلان الألفية ولتحقيق أهدافه، فقد قدمت اقتراحات في العديد من المحافل بأن تراعي التقارير القطرية بشأن الأهداف والعمليات تصنيف الإحصاءات بحسب نوع الجنس والانتماء الإثني. وهكذا، يمكن جعل وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي أكثر وضوحاً وسهل المنال ومفيداً لدى صوغ السياسات.

٢٣- وذكّر السيد كاساندا بأن الفريق العامل شدد على أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يوجدون إلى حد بعيد خارج دائرة الاهتمام نظراً لعدم وجودهم أو استبعادهم في الغالب من عمليات جمع البيانات المحلية والتحليل والبرمجة الإحصائيين، فضلاً عن الحياة الوطنية العامة ووسائط الإعلام. وقال إن جمع بيانات مفصلة أمر شديد الأهمية لفهم أنماط عدم المساواة. ثم إن تسجيل ما أنجز من الأهداف الإنمائية، إن لم يقم على نتائج مفصلة، يمكن أن يحجب الفئات المنسية.

٢٤- وسلّم السيد كاساندا بأن إجراء تحليل محدد لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية استناداً إلى وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي من شأنه أن يساعد على تحسين الاندماج الاجتماعي والمبادرات الإنمائية. وينبغي أن تراعي الاستراتيجيات الرامية إلى إدراج وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الخطط الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المسائل التالية: مزايا تحقيق الأهداف مع إدماج المجموعات الإثنية؛ وكيفية التركيز على الفئات المحرومة في المجتمع وتحديدها دون توليد أي وصم؛ وكيفية التحقق من أن المجموعات الإثنية تدعم الخطط الرامية إلى تحقيق الأهداف. وذكّر بأن العملية المفضية إلى بلوغ الأهداف تتضمن جميع أصحاب المصلحة المعنيين: الدول والمنظمات غير الحكومية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ولكل من هذه الأطراف دور وينبغي أن يكون له قول في رصد الاستراتيجيات الإنمائية وتقييمها على طريق تحقيق الأهداف.

٢٥- وقدم السيد جون ماك أرثور، نائب مدير مشروع الألفية للأمم المتحدة، عرضاً بواسطة الفيديو من نيويورك عن دور الأهداف الإنمائية للألفية في مكافحة التمييز. وطرح مسألة كيفية تحقيق الغايات وكيفية إدراج الأهداف الإنمائية في منظورات تخطيطية لعام ٢٠١٥ في الوقت الذي تعالَج فيه أوجه عدم المساواة النظامية. وفي حين أن هناك عدداً من الشراكات الاستراتيجية العالمية للتنمية، فلا يوجد حتى الآن نظام موجه نحو تحقيق الأهداف. ولا بد من ترجمة الأهداف الإنمائية إلى أهداف تنفيذية وعملية، وثمة حاجة إلى تنسيق التجارب الناجحة الرئيسية على الصعيدين الوطني والدولي. والقضية المطروحة هي أن تؤخذ الأهداف على محمل الجد وتحويلها إلى إجراءات ملموسة. وفي حين أنه يمكن لكل بلد تحقيق هذه الأهداف فإن من المهم تحديد المعوقات على الأرض واستحداث وسائل لإزالتها.

٢٦- والمستوى القطري هو المعترك الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال عمليات تقود إلى استراتيجيات لتمكين المجتمعات المحلية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والفئات المهمشة من أجل تحقيق "الوصول الشامل". وتناول أيضاً أهمية المؤشرات في قياس أثر السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف التي ربطها بمسألة الاستثمارات والتخطيط. وناقش دور الأمم المتحدة في هذا المضمار وتطرق بإسهاب للدور الرئيسي الذي يتعين على أفرقة الأمم المتحدة القطرية القيام به، من خلال نهج يقوم على المشاركة ويتضمن المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية، للتأكد من أن الأهداف الإنمائية قد ترجمت إلى تمكين البلدان التي أُضعفت مكانتها على الصعيد الدولي.

٢٧- وسلّمت السيدة إدنا ماريا سانتوس رولاند، وهي عضو في فريق الخبراء البارزين المستقلين، بأن إعلان الألفية يركز أساساً على السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز المؤشرات الإنمائية لعموم سكان بلد ما، وعلى الصعيد العالمي، تقليص أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقبل سنة من انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، لم يولِ إعلان الألفية اهتماماً خاصاً لحقيقة أن أوجه

عـــدم المساواة تلك قد تشير إلى اختلافات إثنية وعرقية. بيد أنه لا يوجد أي تناقض بين إعلان الألفية وجدول أعمال ديربان لأنهما يستندان إلى قيم أساسية مشتركة وهي: الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمشـــاركة في تحمل المسؤولية. وركز إعلان الألفية على قضايا التنمية والقضاء على الفقر وحماية البيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية والـــحكم الرشيد. وروعيت كل هذه القضايا أيضاً في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشير إلى قضية العنصرية والتمييز، لا سيما في الفقرة ٢٥ من إعلان الألفية.

٢٨- وأشارت أيضاً إلى العمل الذي اضطلع به مشروع الأمم المتحدة للألفية لترجمة الغايات المكرسة في إعلان الألفية إلى المؤشرات المرتبطة بها. وقد تم القيام بكثير من العمل بخصوص الغايات المتعلقة بالفقر والتعليم والصحة؛ غـــير أن قضـــايا أخـــرى تتصل بحقوق الإنسان، بما فيها تقليص أوجه عدم المساواة بين الأعراق، لم تترجم إلى مؤشرات عالمية لأن إعلان الألفية لم يحدد لها غايات بعينها.

٢٩- ولـــدى مناقشة السبل الكفيلة بإدخال وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في صلب خطط تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كمساهمة في الحفز على إدراج القضية في التقارير القطرية والمناقشة العامة بشأن الأهداف الإنمائية، قالت السيدة رولاند، إن الغايات المنشودة من الأهداف الإنمائية ينبغي أن تعتبر أوجه عدم المساواة بين الأعراق/الإثنيات على نحو توضع به مرامي محددة وعليا للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بغية التقليل من عدم المساواة في الوقت نفسه.

٣٠- وقـــدم السيد إيريك بون، عضو مجلس إدارة الرابطة الوطنية للنهوض بالملوَّنين، ورقة عن استراتيجيات إدراج وضـــع السكان المنحدرين من أ صل أفريقي في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه إذا كانت تطلعات المجتمع الدولي وآماله بشأن تطبيق الأهداف وتحقيقها متفاوتة، فإن هناك اهتماماً صادقاً بالاستراتيجيات المتبعة في تحقيق الأهداف. وأحس السكان المنحدرون من أصل أفريقي الذين يعيشون في الشتات بهذا الاهتمام.

٣١- وأكـــد الســـيد بون أنه جرى في العديد من المحافل حث الدول على القيام لدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز الإجراءات الإيجابية واتخاذ التدابير الخاصة اللازمة للحد من الفقر وتقليل أوجه التفاوت المناظرة في مجالات الصحة والتعليم والسكن. وينبغي لدى وضع البرامج الإيجابية هذه، التفكير ملياً وإيلاء ما يلزم من اعتبار للـــتأكد من أن هذه البرامج محددة الهدف بالفعل بحيث تؤثر في حياة أشد الناس حرماناً. ففي الولايات المتحدة الأمريكـــية على سبيل المثال، تَبين أن الأقليات المحظوظة استفادت على نحو غير متكافئ من البرامج الإيجابية لأنها كانـــت في أفضـــل وضـــع يسمح لها بالتنافس مع أفراد أو فئات أخرى للحصول على وظائف مرتفعة الدخل والالـــتحاق بالكلـــيات والترقـــية. وتماشياً مع هذا، وفي حين أن الطبقة الوسطى كانت أسرع شرائح الأفارقة الأمريكـــيين نمواً، فقد تبين أن أعلى معدل نمو قد حدث في الواقع في الشريحة العليا التي تبلغ نسبتها ٤ في المائة، بينما ظل معدل النمو في الشريحة الدنيا التي تبلغ نسبتها ٦٠ في المائة ثابتاً إن لم ينخفض.

٣٢- وقال السيد بون إنه بالرغم من تفاوت آثار البرامج الإيجابية فهي تعتبر ضرورية لإزالة نظام عدم المساواة بـــين الأعـــراق القائم. وسلّم بضرورة أن تقترن هذه السياسات والتدابير بعملية إصلاح من النواحي الاقتصادية والسياسية والتعليمية لتأمين فرص وصولها إلى الأقليات العرقية الأشد حرماناً، وليس فقط أوفرها حظاً. وفي حالة مناوئة الحكومة لاتخاذ إجراءات إيجابية، فقد يعود انتهاج نهج شامل بالنتائج المرجوة وتحقيق الأهداف الإنمائية جزئياً.

البند ٦(ب) إتاحة الإمكانيات للنساء المنحدرات من أصل أفريقي

٣٣- قدمت السيدة موروبانو زلاتيسكو ورقة عمل بعنوان " إتاحة الإمكانيات للنساء المنحدرات من أصل أفريقي" وقالت إنه ينبغي بحث مسألة تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي في السياق الأوسع المتمثل في المساواة وعدم التمييز، في نطاق يشمل المساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة من حيث الحقوق السياسية. وأضافت أن تعزيز مشاركة النساء المنحدرات من أصل أفريقي في الحياة العامة يتوقف على استقلالهن الاقتصادي وصولهم إلى الثقافة والتعليم.

٣٤- وقالت السيدة موروبانو زلاتيسكو إنه بالرغم من ضرورة مكافحة التمييز ضد المرأة عموماً، فينبغي إيلاء التمييز ضد النساء المنحدرات من أصل أفريقي اهتماماً أكبر في ضوء أشكال التمييز المتعددة التي يتعرضن لها. وهناك حاجة إلى المزيد من البرامج الإيجابية في شتى المجالات، ولا سيما ميدان التعليم، بغية تعزيز الفرص المتاحة أمام النساء. وينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان الحصول على التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية؛ وينبغي استحداث "تعليم جديد" وهو أمر ينطوي على وضع استراتيجيات تعليمية وتربوية واجتماعية موجهة إلى الشرائح المحرومة من السكان. وينبغي إدراج التعليم المتعدد الثقافات في المناهج الدراسية.

٣٥- وقدم السيد كاساندا ورقة بعنوان "تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي". وذكر أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأغلب الأعم في قاع بنية اجتماعية معقدة تكونت على مدى عدة قرون مما أفضى إلى إنشاء مجتمعات متعددة الأعراق والإثنيات تتسم بأنماط من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية غير المتكافئة. وعلى وجه الإجمال، تواجه النساء صعوبات شديدة في إعمال حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأسباب مختلفة، منها المعوقات المالية وأساليب الحكم المنحازة التي تميل إلى تفضيل الرجال على النساء والتصورات النمطية والمواقف والممارسات التمييزية. بيد أن النساء المنحدرات من أصل أفريقي يتحملن أعباء ويواجهن عقبات إضافية وهي: التمييز المتعدد في مجال العمل؛ والأعمال المترلية التي تقوم بها النساء المنحدرات من أصل أفريقي التي تعتبر بلا أي قيمة سوقية؛ والارتباط بين الانتماء العرقي والفقر، الذي قد يكون له أثر ضار شديد الخطورة على حقوقهن الإنجابية.

٣٦- وناقش السيد كاساندا المعنى الذي يمكن إسناده لمصطلح "التمكين" من حيث ارتباطه بمصطلح "التحكم" فقال إن قدرة النساء المنحدرات من أصل أفريقي على اتخاذ قراراتهن بأنفسهن تفضي إلى القيام باختيارات والقدرة على التأثير في القرارات العامة. ومتى تعززت مكانة النساء، يكون بوسعهن تحقيق الوعد الوارد في مضمون وشكل المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة. فالمساواة لا تتحقق بمجرد سن القوانين واعتماد السياسات والممارسات المحايدة جنسانياً وإنما تتحقق المساواة بإيلاء الاهتمام لآثار تلك القوانين والممارسات على النساء. كما ناقش أهمية البيانات لقياس الإنجازات التي تحققها الإجراءات الإيجابية. وشدد على ضرورة تعزيز استقلال النساء اقتصادياً بوصفه أداة من أدوات تعزيز مكانتهن. كما ألقى الضوء على أهمية التعليم بوصفه أداة لتعزيز مكانة المرأة.

٣٧- وسلط السيد كاساندا الضوء على أهمية تشجيع مشاركة النساء المنحدرات من أصل أفريقي مشاركة كاملة ومتكافئة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات. وقال إن الدول ينبغي أن تعمل على النهوض بوضع المرأة

واعـــتماد تدابير تمكن النساء المنحدرات من أصل أفريقي من القيام بدور فعال في وضع السياسات والبرامج التي تؤثر في حياتهن وتنفيذها. وينبغي وضع معايير و/أو مؤشرات عن تمكين المرأة لقياس التقدم ورصده والتأكد من أن المكاسب لم تتآكل أو تفقد مع مرور الزمن.

٣٨- وتحدثت السيدة سيهاكا تسيمو، رئيسة المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي، أيضـــاً عن تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي. وأشارت إلى عدم بروز مساهمة النساء من أصل أفريقي في التاريخ. وألقت الضوء على أشكال التمييز المختلفة التي تعانيها النساء من أصل أفريقي والتحديات التي تواجههن: قضـــايا الأرض والوصـــول إلى الموارد الطبيعة وتقرير المصير. وذكّرت بإعلان الألفية الذي يعترف تحديداً بمحنة أفريقـــيا والسكان المنحدرين من أصل أفريقي وقالت إن النهوض بالمساواة بين الجنسين في صفوف السكان من أصل أفريقي ضروري لمكافحة الفقر والجوع والمرض.

٣٩- وسلطت السيدة تسيمو الضوء على ضرورة أن تتخذ الدول تدابير إضافية لترجمة توصيات إعلان وبرنامج عمـــل ديـــربان إلى إجراءات ملموسة. وقالت إن ثمة حاجة إلى جمع البيانات المناسبة لضمان استهداف النساء المنحدرات من أصل أفريقي بوصفهن فئة محددة لها احتياجات محددة؛ ووضع سياسات وبرامج إيجابية لصالح النساء مـــن أصل أفريقي؛ وتنفيذ السياسات التي تراعي نوع الجنس. وينبغي للحكومات أن تعمل على اعتماد وتعزيز تدابيرهـــا التشريعية التي تنص على حظر التمييز ضد النساء ومنهن النساء المنحدرات من أصل أفريقي والقضاء علـــيه، وينبغي التحقق من تنفيذ تلك التدابير. ويؤدي المجتمع المدني دوراً مهماً في الضغط بالنيابة عن النساء من أصل أفريقي لضمان التركيز عليهن في أي نهج إنمائي.

٤٠- وأشارت ألبرتين تشيبيلوندي نغويي من مركز بروكسل للدراسات الأفريقية إلى وضع النساء المنحدرات مـــن أصل أفريقي اللائي يعشن في الشتات من خلال المثال البلجيكي. وذكرت أن تكثيف الاستثمارات في مجال التدريـــب والإعلام والتوعية، والتفاهم الثقافي، والعمالة، وتكوين جمعيات للنساء من أصل أفريقي، تعتبر أدوات للقضـــاء عـــلى التمييز ضد النساء من أصل أفريقي وتعزيز مكانتهن. وشددت على التعليم والتدريب بوصفهما شرطين مسبقين لتمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

٤١- وعلق مراقب عن إحدى المنظمات غير الحكومية قائلاً إن إحدى سبل تعزيز مكانة النساء المنحدرات من أصـــل أفـــريقي تتمثل في بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفقر تشجيعاً للاندماج. وأشار آخر إلى أن العنصرية الهيكلية ترتبط أساساً بالفقر، وشدد على أهمية جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعرق من أجل تحديد أشد الفـــئات حرماناً في المجتمعات واستهدافها من خلال سياسات ملائمة. وشدد العديد من المراقبين عن الدول على أهمية جمع إحصاءات لتحديد أوجه عدم المساواة الاجتماعية وعلاقتها بنوع الجنس والانتماء الإثني.

٤٢- وتطرق مراقب عن إحدى الدول إلى أهمية إدراج نوع الجنس في صلب الإجراءات والبرامج والسياسات الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري. وأوصى الحكومات بأن تعتمد خطط عمل ذات بعد جنساني وإعداد مبادئ توجيهـــية ومؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين واستخدام بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس. كما شدد على أهمية استعراض البرامج دورياً من أجل تقييم التقدم المحرز في مجال التصدي للعنصرية وعدم المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني. كما نوقشت مسألة مدى استصواب دعم أنشطة التوعية بمكافحة العنصرية والتدريب في هذا المجال.

٤٣- وشـــدد مراقـــب عن إحدى الدول على أهمية إدراج منظور إثني في الخطط الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد مؤشرات عن المشاركة ومؤشرات عن النتائج لقياس أثر البرامج الوطنية. وقال مراقب آخر عن إحدى الدول إن على الفريق العامل أن يوصي بحلول عملية من أجل تعزيز مكانة النساء المنحدرات من أصل أفريقي وباستراتيجيات لإدراج وضع النساء من أصل أفريقي في صميم الخطط الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية وتجنب التكرار في مناقشاتها. وشدد مراقبون آخرون عن بعض الدول على أهمية مواصلة مناقشة القضايا التي سبق أن ناقشتها الآلية من أجل التشديد على أهميتها وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى الوطني.

٤٤- وعلـــق الرئيس بقوله إن الفريق العامل سبق أن قدم توصيات بشأن مسألة جمع البيانات الإثنية كما إن المسألة ستظل مطروحة للنقاش إلى أن يجري حل مشكلة إغفال ذكر السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وذكر السيد فرانس أن التكرار هو أيضاً وسيلة لضمان وصول الرسالة. وردد الرأي القائل إن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان لم يكن فعالاً حقيقة حتى الآن وإن الدول تغاضت عموماً عن التوصيات التي قدمتها آليات المتابعة.

٤٥- واقترحت إيدنا سانتوس رولاند قائمة بتدابير عملية ترمي إلى تحسين وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقالت إنه ينبغي للدول أن تركز استثماراتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجتمعات المحلية التي يوجـــد بهـــا أساساً سكان منحدرون من أصل أفريقي بغية استئصال شأفة الفقر المدقع والجوع وتعميم التعليم الابـــتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وخفض معدل وفيات الأطفال والأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرداء (الملاريا) وغيرهما من الأمراض وضمان الاستدامة البيئية. كما وأكدت ضرورة قيام الدول بتحديد الأهداف لتقليل أوجه عدم المساواة بين الأعراق التي تؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي فيما يتعلق بالقضايا التي تتناولها الأهداف الإنمائية.

البند ٦(ج) دور الأحزاب السياسية في إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسة وعمليات صنع القرار

٤٦- ذكّـــر الرئـــيس لـــدى تقديمه للبند ٦(ج) من جدول الأعمال بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به السياسيون والأحزاب السياسية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري من خلال تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وفي تعزيز اندماج السكان من أصل أفريقي في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار. وأشار إلى وجوب تشجيع الأحـــزاب السياســـية عـــلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتدعيم التضامن والتسامح والاحترام وشرح القضايا لعامة الجمهور على نحو يعزز فهم الاختلاف وقبوله. وقال إنها تحوز الأدوات الكفيلة لتدعيم الإجراءات الرامية إلى زيادة تـــأثير الفـــئات المهمشة وتدعيم نفوذها السياسي في جداول الأعمال الوطنية، وتغيير التصورات النمطية وتعزيز التضـــامن والتماســـك الاجتماعي. وعلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي أن يضاعفوا قدراتهم القيادية وأن يوسعوا عضويتهم وعلاقاتهم مع المنظمات الوطنية وأن يطالبوا بإنشاء آليات مخصصة للحوار بشأن السياسات كي يعبروا عن شواغلهم.

٤٧- وقدم السيد فرانس ورقته المعنونة "قدرة الأحزاب السياسية الرئيسية والسياسيين في أوروبا الغربية على إدمـــاج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية وفي عمليات صنع القرار: أثر الأحزاب العنصرية واليمينـــية المتطرفة". وأكد أن القرارات السياسية والأحزاب السياسية تؤثر في حياة السكان المنحدرين من أصل

أفـــريقي الذين يعيشون في أوروبا الغربية. وقال إن وجود أحزاب يمينية متطرفة في الانتخابات السياسية أثر على الأحـــزاب السياســـية الرئيسية وسياساتها ويجب أن تكون الاستجابات السياسية لهذه الظاهرة متعددة الجوانب وشاملة. وتعد مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المنظمات السياسية وتمثيلهم شرطاً أساسياً لنجاح أي حملة تنادي بالحقوق المتساوية للجميع.

٤٨- والعنصـــرية والأنشـــطة اليمينية المتطرفة موجودة وتزايد انتشارها في أوروبا. كما أن الأحزاب اليمينية المتطرفة تؤثر على الأحزاب السياسية الرئيسية وسياساتها. والمكان الذي يجب فيه التركيز على مكافحة العنصرية هـــو الأحزاب البرلمانية الرئيسية. وشدد السيد فرانس على ضرورة أن تعمل الأحزاب السياسية على ضمان تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مختلف عمليات صنع القرارات السياسية وتشجيع التنوع والتعبير عن الرؤى والاضطلاع بسياسات يستهدف منها تهيئة مجتمع جامع يضع مشاكل التمييز والتعصب في صدارة جدول الأعمال السياســـي. وشـــدد على ضرورة إجراء حوار والدخول في علاقات مع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الشتات على الصعيد العالمي لتبادل الخبرات والأفكار والمشاركة في الاستراتيجيات والدعم المتبادل.

٤٩- وقدم السيد جبور ورقة بعنوان "السكان المنحدرون من أصل أفريقي في السياسة". وتناول بإسهاب الدور الذي يقوم به هؤلاء السكان في مجال السياسة. ورجع إلى التاريخ فأشار إلى بعض السياسيين السود البارزين في شتى البلدان غير الأفريقية. ثم تطرق إلى حالة الولايات المتحدة مشيراً إلى الدراسات المتعلقة بتمثيل المنحدرين من أصل أفريقي في الهيئات التشريعية الأمريكية، التي ينبغي أن تكون بمثابة نموذج لإجراء دراسات مشابهة في بلدان أخرى، وبخاصة في البلدان التي لها تقاليد برلمانية عريقة. وأضاف السيد جبور قائلاً إن العديد من القضايا المتصلة بمشـــاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في السياسة تستحق النقاش: يتعلق أحدها بكيفية تحديد السكان المـــنحدرين من أصل أفريقي. وألقى الضوء على طريقتين تنطويان على مواطن ضعف يلزم التحقق منهما وهما: الهوية الذاتية والخصائص الجسدية.

٥٠- وتطـــرق إلى مســـألة التعيين والانتخاب لتولي المناصب السياسية فقال إنه يمكن تقلد المناصب السياسية بالتعيين، لكن التعيين السياسي ينطوي على شبهة "العرض المسرحي" أو الإجراء الإيجابي. وفي حين أن الشبهة قد تكون نتيجة طبيعية للجهل بالقضايا العرقية، فقد يصعب تبديد الشكوك في أنه جاء بفعل العلاقات العامة. وتعتبر الانـــتخابات معـــياراً أفضل لسبر الوعي بالمسائل العرقية في سياقه الخاص. فعندما ينتخب ناخب شخصاً لتولي منصب ينطوي على مسؤولية سياسية يكون هناك افتراض ضمني بأنه سيؤثر على نحو ما في شؤون الناخبين. فالمرء لا ينتخـــب شخصـــاً يمارس التمييز ضده وإنما من يمارسه لصالحه. ويجب جمع البيانات عن التعيينات للمناصب السياسية. لكن يجب إجراء بحوث حقيقية عن الانتخابات ولا سيما للهيئات التشريعية.

٥١- وأكد الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث بشأن تقييم نظام الحصص للسكان المنحدرين من أصل أفريقي والعوامل التي قد تعزز فرص تمثيلهم في العمليات الانتخابية الحرة والتنافسية. ومن النقاط التي يمكن إجراء مزيد من البحوث بشأنها تجميع البيانات الرسمية المتاحة عن وضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي التي أدلى بها الرؤساء والمرشحون للرئاسة في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي للفريق العـــامل إقامـــة روابـــط عضوية مع مراكز البحث بشأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجال السياسة والاتصال بأبرز الشخصيات من أصل أفريقي الذين يعملون في هذا المجال.

٥٢- وقدم الدكتور أوبيورا شينيدو أوكافور، وهو أستاذ مساعد في كلية الحقوق أوسغود هول بجامعة يورك، تورونتو، كندا، ورقة بعنوان "أفكار بشأن دور الأحزاب السياسية في إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية وعمليات صنع القرارات للدول". وتطرق إلى الجهود التي تبذلها الأحزاب السياسية وغيرها من الأطراف المؤثرة في التصدي للآثار السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية السلبية لعدم المساواة بين الأعراق على السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وناقش ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية المعنية في العديد من البلدان سياسات وبرامج عرقية إيجابية وشدد على أهمية أن تنشئ تلك الأحزاب آليات داخلية مستقلة نسبياً لرصد تنفيذ تلك السياسيات أو البرامج وتعزيزه.

٥٣- وناقش تهميش الناخبين من أصل أفريقي على أساس عدم تسجيلهم وما يترتب على ذلك من عدم ورود أسمائهم في السجلات الانتخابية واعتبر ذلك أحد العوامل التي بررت تهميشهم تاريخياً في بعض بلدان الشتات. ومن أحد الطرق لحل هذه المشكلة أن تقوم اللجان الانتخابية المعنية تلقائياً بتسجيل كل مواطن بالغ في الوقت الذي تسمح فيه لمن لا يرغب في إدراج اسمه في تلك السجلات بأن يعلن شخصياً عدم قبوله التسجيل. وقد يكون هذا النهج في صالح النضال من أجل إدماج المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية في العديد من بلدان الشتات. ولذلك ينبغي حث الأحزاب السياسية على دعم هذه البرامج لتسجيل الناخبين تلقائياً. ويمكن تعزيز مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية من خلال اتخاذ تدابير مثل تنفيذ أنشطة تعليمية مناهضة للعنصرية وإنشاء نظم انتخابية تقوم على التمثيل النسبي واعتماد سياسات وبرامج للتخفيف من آثار الاستبعاد السياسي.

٥٤- وأشار بعض المراقبين عن المنظمات غير الحكومية إلى أن الأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة في تعزيز المشاركة السياسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وقال مراقب عن إحدى الدول بأن الأولوية الحالية للفريق العامل ينبغي أن تكون دراسة الأسباب الكامنة وراء التمييز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي وكذلك مساهمتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية. كما أشار إلى الدور الحاسم الذي تقوم به الأحزاب السياسية في إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية. وقدمت السيدة رولاند معلومات عن اجتماع تكتل البرلمانيين من أصل أفريقي من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في سان خوسيه، بكوستا ريكا، الذي يرمي إلى استكشاف إمكانات إنشاء مجلس للسود في الأمريكيتين. وأشار مراقب آخر عن إحدى الدول إلى دور الاتحاد البرلماني الدولي في سياق إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية.

جيم - طرائق العمل الممكنة لكفالة متابعة توصيات الفريق العامل بفعالية

٥٥- قدم الرئيس في مستهل مناقشة البند ٧ من جدول الأعمال برنامج عمل الفريق العامل لتعزيز تنفيذ ولايته (انظر المرفق الثالث). وأوضح أن الفريق العامل نظم عمله حتى الآن من خلال عقد دورات سنوية حول مواضيع محددة تتعلق بوضع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بينما يواصل الاستناد إلى الأحكام الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان عند اقتراح تدابير وتوصيات على اللجنة. وقد اعتمدت الآلية منذ ثلاث سنوات تحليلاً يركز على المواضيع. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قام الفريق العامل بأول زيارة قطرية. وقررت الآلية إعادة تنظيم محتوى جدول أعمالها المقبل كي يعكس الاستنتاجات المستخلصة من الزيارات القطرية بالإضافة إلى البيانات التي تقدمها الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية ومختلف الأطراف المؤثرة من المجتمع المدني

بشأن قضايا محددة، مما يسمح بإجراء بحث دقيق لمجالات بعينها تثير القلق بالمزاوجة بين الدروس المستخلصة من تلك الزيارات من جهة والمناقشات من جهة أخرى. وقرر الفريق العامل أيضاً وضع نهجه التحليلي موضع التنفيذ من خلال المشاركة بفعالية في وضع مبادئ توجيهية عن الممارسات الجيدة لمساعدة الحكومات وغيرها من الأطراف المؤثرة المعنية في البرامج الرامية إلى إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع.

٥٦- وساق السيد جبور الزيارة الأخيرة إلى بلجيكا كمثال فريد يؤكد فائدة الزيارات القطرية في بحث إعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي؛ ومعرفة البرامج والسياسات المناسبة وفعاليتها و/أو قصورها؛ وتحديد الممارسات الجيدة في ما يخص إنفاذ أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان المتعلقة بإدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع؛ والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتقييم وضعهم مباشرة؛ والتوصية بالمزيد من التدابير المحددة للنهوض بأوضاع السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٧- وشددت السيدة موروبانو زلاتيسكو على أوجه القصور والفجوات في عملية تنفيذ جدول أعمال ديربان لمكافحة التمييز وأكدت الحاجة إلى تكوين تحالف واسع النطاق مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والأكاديمية من أجل تعزيز تكافؤ الفرص.

٥٨- وشدد السيد فرانس على أهمية الزيارات القطرية بوصفها طريقة لتحديد الممارسات الجيدة ونشرها. وقال إن الفريق العامل ينبغي أن ينتقل من مرحلة التحليل إلى التنفيذ. وعرض ردود الدول الأعضاء على استبيان أعده الفريق العامل أثناء دورته الثالثة. وأعرب عن شكره للدول البالغ عددها ١٢ دولة التي أرسلت ردودها على الاستبيان على تعاونها وأومأ إلى أن بعض الدول قدمت معلومات مفصلة يمكن استعمالها كممارسات واعدة في تناول بعض القضايا المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وتبين من ردود الدول وجود سمة متكررة وهي نقص البيانات الملائمة والقابلة للمقارنة بخصوص العرق والانتماء الإثني وكذا ندرة الأطر القانونية والمؤسسية المحددة.

٥٩- وعلق مراقب عن إحدى الدول على الحاجة إلى تفسير ولاية الفريق العامل بمفهومها الواسع كما أرادت لجنة حقوق الإنسان في القرار ٣٠/٢٠٠٣. وألقى بعض المراقبين الضوء على أهمية أن يقوم الفريق العامل بتنسيق زياراته الميدانية مع المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٦٠- وعلّق أحد المراقبين على كون الدورات السنوية المقبلة للفريق العامل ستركز على نتائج الزيارات القطرية وأشار إلى ضرورة الإبقاء على جدول الأعمال المواضيعي والبحثي والتحليلي للفريق العامل. وعقب السيد فرانس على هذا التعليق بتوضيح أن الزيارات القطرية ستقتصر على إعلام الدورة السنوية التي ستظل مواضيعية بطبيعتها. ولا شك أن الممارسات الجيدة التي جمعت أثناء الزيارات القطرية من شأنها أن تثري المناقشات أثناء الدورات السنوية وأن تحفز على إجراء مناقشات عن الكيفية التي يمكن بها اعتماد وتطويع هذه الممارسات في السياسات التي تتبعها بلدان أخرى.

٦١- وأعربت إثيوبيا في بيان أدلت به نيابة عن المجموعة الأفريقية، عن تقدير المجموعة الأفريقية لخبراء فريق الدول العامل وأعضاء الأفرقة على البحوث الموثقة والمفيدة وأوصت بأن يركز الفريق العامل على تحديد الممارسات الجيدة، من خلال الزيارات القطرية، قصد نشرها على أوسع نطاق ممكن.

ثالثاً - مسائل أخرى

٦٢- عقد الفريق العامل ثلاث جلسات خاصة نوقشت خلالها إمكانية صوغ برنامج عمل مدته ثلاث سنوات واتُّفق على ذلك. كما قرر الفريق العامل إرفاق برنامج العمل ذاك بهذا التقرير.

٦٣- وعقد الفريق العامل جلسة خاصة مع المنظمات غير الحكومية نوقشت أثناءها تدابير تكثيف التعاون بين الآلية ومنظمات المجتمع المدني. كما عقد جلسة خاصة مع ممثلي المجموعات الإقليمية الخمس. وشاركت كل من إثيوبيا وأرمينيا وآيرلندا وجمهورية كوريا ورومانيا والمكسيك في الجلسة نيابة عن مجموعاتها الإقليمية. كما حضر مندوب كل من البرازيل والجمهورية العربية السورية. واقترح الممثلون أن يعزز الفريق العامل تعاونه مع آليات أخرى مناهضة للعنصرية أنشئت قبل المؤتمر العالمي وبعده. وأضافوا أنه ينبغي للفريق العامل أن يركز بقدر أكبر على السبل العملية لتنفيذ توصيات إعلان وبرنامج عمل ديربان.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات العامة

٦٤- يعتقد الفريق العامل أنه ينبغي لجميع الدول أن تعمل على تنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الأمم والفئات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية.

٦٥- ويشدد الفريق العامل على الحاجة إلى جمع بيانات إحصائية موثوقة ومفصلة لكي يدرس ويقيم بانتظام وضع الأفراد ومجموعات الأفراد الذين يقعون ضحية العنصرية، بمن فيهم السكان المنحدرون من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، سيقيم الفريق العامل اتصالات وثيقة مع اليونسكو، لا سيما في إطار المشروع الجاري المعنون "وضع مؤشرات عن العنصرية والتمييز في المدينة".

٦٦- ويؤكد الفريق العامل ضرورة أن تراعي الدول حق الرعاية الأبعاد الجنسانية للتمييز العنصري وأن تعزز الجهود المبذولة لإدماج المنظور الجنساني وإدراج البرامج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية عند تنفيذها برنامج عمل ديربان.

٦٧- ويكرر الفريق العامل التأكيد على ضرورة قيام الدول بالتحقق من أن وضع وتنفيذ التدابير الإيجابية الرامية إلى التعجيل بوتيرة تحقيق المساواة لصالح الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وخصوصاً النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي، يصحبها إنشاء آليات قوية للرصد والتقييم على الصعيد الوطني بغية قياس التقدم المحرز ومدى فعالية تلك التدابير واستبانة الممارسات الجيدة.

٦٨- ويرى الفريق العامل أنه ينبغي لمنظمات مثل مجلس أوروبا، من خلال اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب والمركز الأوروبي لرصد العنصرية وكره الأجانب، أن تكلف جهة خارجية بإعداد دراسة لتقييم الظروف المعيشية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في أوروبا، بما في ذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها، والتوصية باستراتيجيات يكون من شأنها تخفيف حدة الظروف القاسية التي يواجهونها. وينبغي أن تقوم منظمات أخرى لها ولايات مشابهة في مناطق أخرى من العالم، مثل منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالاضطلاع بهذه الاستراتيجية وهذه الدراسة.

٦٩- ويؤمن الفريق العامل أن مشاركة المنظمات غير الحكومية الفعالة في دوراته تعتبر أمراً أساسياً لتنفيذ برنامج عمل ديربان تنفيذاً فعالاً. ويكرر الفريق العامل توصيته بإنشاء صندوق خاص لتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام محدد في مجال اختصاص الفريق العامل.

باء - التوصيات العامة

٧٠- بالنظر إلى أن أربع سنوات قد انقضت على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، فإن الفريق العامل يوصي بتنظيم نشاط "ديربان + ٥" الذي سيتيح فرصة تقييم تنفيذ الأحكام الواردة في الوثائق، لا سيما عن طريق تدارس تنفيذ خطط العمل الوطنية والتقدم المحرز على الصعيد الإقليمي. ويرى الفريق العامل أن بإمكان مفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم في هذا المسعى.

٧١- ويحث الفريق العامل الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات والصكوك ذات الصلة لتعزيز وإعمال المساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غير ذلك من الأسباب.

٧٢- وتشجع الدول بقوة على إبلاغ الفريق العامل من خلال مفوضية حقوق الإنسان، بأنشطتها المتعلقة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، لا سيما فيما يخص السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

جيم - تدابير لتيسير مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفي النهوض بأوضاع بلدانهم وتحقيق تنميتها الاقتصادية

١- استنتاجات

٧٣- يبرز الفريق العامل الأهمية التي توليها الدول لمواصلة تحليل أسباب وعواقب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالفقر والتمييز التي تؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي بوجه خاص.

٧٤- ويكرر الفريق العامل التأكيد على الحاجة إلى أن تمنح الدول الأولوية لتحسين وتمويل نظم لجمع بيانات موثوقة مفصلة لرصد وتقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بغرض صوغ وتنفيذ تشريعات وسياسات واتباع ممارسات فضلاً عن غيرها من التدابير بغرض تحسين ظروفهم المعيشية.

٧٥- ويرى الفريق العامل أن التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية من شأنه أن يتغلب على العديد من التحديات الأساسية المرتبطة بالعنصر والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب ويفضي إلى تكافؤ الفرص أمام العديد من الفئات التي تتعرض للتمييز، بما فيها السكان المنحدرون من أصل أفريقي.

٧٦- ويؤكد الفريق العامل أن صوغ جميع التدابير وتنفيذها، لا سيما التدابير التي تفيد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، يتطلبان مشاركتهم.

٢- توصيات

(أ) جعل حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في صلب الخطط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧٧- يحث الفريق العامل الدول، لدى تنفيذها الأهداف الإنمائية، على أن تأخذ في الاعتبار الفقرتين ١ و٥ على التوالي، من برنامج عمل ديربان، اللتين توصيان، في جملة أمور، باتخاذ تدابير من أجل استئصال شأفة الفقر، وبخاصة في المناطق التي تقطنها غالبية من ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن تنظر بإيجابية في تركيز استثمارات إضافية في نُظم الرعاية الصحية والتعليم والصحة العامة والكهرباء ومياه الشرب ومراقبة البيئة، فضلاً عن المبادرات الأخرى الإيجابية للعمل في مجتمعات المنحدرين أساساً من أصول أفريقية.

٧٨- كما يحث الفريق العامل المؤسسات المالية والإنمائية والبرامج التنفيذية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، على أن تأخذ في الحسبان لدى تنفيذها الأهداف الإنمائية محتويات الفقرة ٨ من برنامج عمل ديربان التي توصي، في جملة أمور، بإيلاء أولوية خاصة، وتخصيص قدر كاف من التمويل، في حدود اختصاصاتها وميزانياتها، لتحسين أوضاع الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات هؤلاء السكان في البلدان النامية.

٧٩- ونظراً إلى ظروف الفقر المدقع التي يعيش فيها معظم السكان المنحدرون من أصل أفريقي في كل من البلدان النامية والمتقدمة، يحث الفريق العامل الدول على التعاون مع المجتمع المدني لوضع استراتيجيات من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص جميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بغض النظر عن البلد الذي يعيشون فيه.

٨٠- وعند تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للدول أن تركز على التدابير التي من شأنها التصدي للفقر المدقع وإزالة العقبات التي تعوق تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٨١- وينبغي للدول ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المؤثرة المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، أن تنتهج نهجاً يقوم على الحقوق عند التخطيط لاستراتيجيات التنمية ورسمها ورصدها وتقييمها كجزء من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٢- وينبغي للدول ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية أن تدعم الجهود التي يبذلها السكان المنحدرون من أصل أفريقي على الصعيد المحلي في سبيل وضع استراتيجيات إنمائية تهدف إلى تكوين رؤيتهم لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذها، مما يسهم في عكس اتجاه الآثار التي يتسبب فيها التمييز. ويحث الفريق العامل الدول في هذا المضمار على اعتماد وتنفيذ التدابير الإيجابية اللازمة لضمان تكافؤ وصول السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى الفرص، مما يسهم في الحد من الفقر ويقود إلى تمكين المجتمعات المحلية.

٨٣- وينبغي للدول، عند تنفيذها الأهداف الإنمائية للألفية، أن تعمل بالتعاون مع المجتمع المدني، على التحقق من أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي مُكنوا من المشاركة والمساهمة بفعالية في التخطيط للاستراتيجيات التي قد يكون لها أثر أكبر على تحسين ظروف معيشتهم ورسم تلك الاستراتيجيات ورصدها وتقييمها.

٨٤- وينبغي تقييم الأثر الذي يحدثه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتضمينه التقارير القطرية المرحلية وغيرها من التقارير ذات الصلة التي تعدها الدول ومنظومة الأمم المتحدة.

٨٥- وينبغي للدول ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية أن تحلل البيانات المفصلة عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالمشاركة مع هؤلاء السكان لكي تُفهم بصورة أفضل الأسباب الكامنة وراء انعدام مساواتهم في الفرص وكذلك الممارسات الجيدة التي قد تساعد على تخطي الحواجز التي تعترض تمكينهم.

٨٦- وينبغي للدول، عند تحديد استراتيجياتها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، أن تنظر في وضع أهداف لتقليص أوجه عدم المساواة بين الأعراق التي تؤثر في تمكين السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

(ب) تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي

٨٧- يحث الفريق العامل الدول على جمع بيانات مصنفة بحسب العرق ونوع الجنس بغية وضع تقييمات اقتصادية واجتماعية وثقافية موثوقة للقضايا التي تؤثر بالتحديد في النساء المنحدرات من أصل أفريقي بغرض وضع برامج مكافحة التمييز الجنساني والعنصري وتنفيذها وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال.

٨٨- وينبغي للدول أن تعتمد تدابير خاصة مثل الإجراءات الإيجابية أو المعاملة التفضيلية أو نظم الحصص للتصدي للأشكال المتعددة والمشددة للتمييز وجوانب الحرمان والعقبات والصعوبات التي تواجهها النساء المنحدرات من أصل أفريقي، والنهوض بإدماج المرأة في ميادين التعليم والاقتصاد والسياسة.

٨٩- وينبغي للدول أن تدرج منظوراً جنسانياً في جميع البرامج والأنشطة ذات الصلة في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب.

٩٠- وينبغي للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن تستشير النساء المنحدرات من أصل أفريقي وتشركهن، من خلال نهج تشاركي وشامل، في العمليات والقرارات المتعلقة بوضع البرامج والخطط الرامية إلى النهوض بهن اجتماعياً وتنفيذها.

٩١- وينبغي للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن تعزز البرامج المستدامة والمتكاملة لضمان تكافؤ فرص وصول النساء المنحدرات من أصل أفريقي إلى التعليم والصحة والعمل، في جملة أمور، إضافة إلى مشاركتهن ومساهمتهن في هذه الميادين، ومشاركتهن في الحياة العامة قصد تعزيز مساهمتهن في عمليات صنع القرارات.

٩٢- وينبغي للدول أن تيسر إمكانية الحصول على القروض والإعانات للمشاريع بغرض تمكين النساء المنحدرات من أصل أفريقي.

٩٣- وينبغي للدول أن تعمل على تحسين حماية النساء والأطفال من أصل أفريقي الذين يتعرضون للعنف، بما فيه العنف العائلي والجنسي.

(ج) دور الأحزاب السياسية في إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسة وعمليات صنع القرارات

٩٤- يعتقد الفريق العامل أن من المهم للغاية أن تقوم الدول بجمع بيانات مفصلة عن المشاركة السياسية للنساء المنحدرات من أصل أفريقي، مثل نسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على صعيد الدولة وعلى الصعيد المحلي والانخراط في الأحزاب السياسية والحضور في الهيئات التشريعية والمناصب السياسية التي يشغلنها بغية تحديد مستوى مشاركتهن في الحياة السياسية.

٩٥- ويشجع الفريق العامل الدول على اتخاذ مبادرات من أجل مكافحة التمييز وتيسير مشاركة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية وعمليات صنع القرارات في البلدان التي يعيشون فيها حيث يكون تمثيل مجتمعاتهم المحلية دون المستوى المطلوب.

٩٦- ويحث الفريق العامل الدول على اعتماد تدابير يكون من شأنها تيسير مشاركة جميع الأشخاص فعلياً، بمن فيهم السكان المنحدرون من أصل أفريقي، في مجتمع حر وديمقراطي يحكمه القانون.

٩٧- ويعترف الفريق العامل بضرورة أن تقوم الدول بوضع برامج تدريب وتوعية إلزامية لمكافحة التمييز تعلي من شأن التعدد الثقافي والتنوع لصالح المسؤولين الحكوميين بقصد إذكاء الوعي وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتشجيع التسامح من أجل تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي ومشاركتهم في العمليات السياسية وعمليات صنع القرارات على الصعيد الوطني.

٩٨- وينبغي أن تكون إجراءات انتخاب الممثلين السياسيين منصفة وشفافة وعادلة وأن تفسح المجال لمشاركة السكان من أصل أفريقي، بما في ذلك عند الاقتضاء عبر استراتيجية يكون من شأنها تحسين تمثيل السكان المنحدرين من أصل أفريقي على جميع المستويات في الحياة السياسية وتعيين القضاة وغير ذلك من الأنشطة العامة.

٩٩- وينبغي للدول أن تتأكد من أن الأحزاب السياسية تنشئ لجاناً داخلية معنية بالتنوع و/أو أمناء مظالم لرصد تنفيذ تدابيرها الإيجابية في إطار التمثيل السياسي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وبواسطة هؤلاء السكان.

١٠٠- ويوصي الفريق العامل بأن تعمل الدول على تعزيز البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية بشأن آليات التصويت داخل أقاليمها (مثل التوجيه بشأن استخدام آلة الاقتراع أو التصويت بواسطة الاقتراع الغيابي) لتشجيع عدد أكبر من السكان المنحدرين من أصل أفريقي على التصويت.

١٠١- ويحث الفريق العامل الدول على التحقق من قيام الأحزاب السياسية بإدراج قضية التمييز العنصري في النقاشات والبرامج السياسية الوطنية، والتركيز بوجه خاص على السكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان التي يعيشون فيها.

ANNEXES

Annex I

Agenda

1. Opening of the session.

2. Election of the Vice-Chairperson-Rapporteur.

3. Adoption of the agenda.

4. Organization of work.

5. General statements: exchange of information on participants' implementation activities and debate on issues of general interest to the implementation process.

6. Thematic analysis: discussion on and analysis of the following issues: Measures to facilitate the participation of people of African descent in all political, economic, social and cultural aspects of society and in the advancement and economic development of their countries:

   (a) Mainstreaming the situation of people of African descent in plans for achieving the - Millennium Development Goals;

   (b) Empowerment of women of African descent;

   (c) The role of political parties in the integration of people of African descent in the political life and in decision-making processes.

7. Possible modalities of action for ensuring an effective follow-up to the Working Group's recommendations.

8. Adoption of conclusions and recommendations.

9. Other matters.

10. Closing of the session.

Annex II

LIST OF PARTICIPANTS

A. Members

Mr. Peter Lesa Kasanda (Chairperson-Rapporteur)

Mr. Joe Frans

Mr. Georges Nicolas Jabbour

Ms. Irina Moroianu-Zlătescu

B. States Members of the United Nations represented by observers

Algeria, Angola, Argentina, Austria, Belgium, Bolivia, Brazil, Chile, Colombia, Congo, Costa Rica, Cyprus, Ecuador, Egypt, El Salvador, Ethiopia, Finland, France, Ghana, Germany, Greece, Haiti, Honduras, Iran (Islamic Republic of), Ireland, Israel, Japan, Kenya, Lesotho, Libya Arab Jamahiriya, Mauritius, Mexico, Morocco, Nigeria, Norway, Republic of Korea, Panama, Poland, Romania, Russian Federation, South Africa, Sudan, Switzerland, Turkey, Venezuela, Zimbabwe.

C. Non-member States represented by observers

Holy See

D. Intergovernmental organizations

African Union, International Organization for Migration

E. United Nations

Department of Public Information, United Nations Institute for Disarmament Research

F. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Canadian Legal Clinic, African Society of International and Comparative Law, Amnesty International, Association of World Citizens, Fraternité Notre Dame, Interfaith International, International Association against Torture, International Service for Human Rights

G. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Association pour le développement Rural, la protection de l'environnement et de l'artisanat DERPREA, Espacio Afro-Americano, Our Rights, Proceso de Comunidades Negras de Colombia, Culture of Afro-Indigenous Solidarity, Red Afro-Venezolana

H. Panellists and presenters

Mr. Eric Everett Boone, Ms. AlbertineTshibilondi Ngoyi, Mr. Obiora Chinedu Okafor, Ms. Edna Maria Santos Roland, Ms. Sihaka Tsemo.

Annex III

Future modalities of action of the Working Group of Experts on People of African Descent – programme of work

I. The mandate of the Working Group on People of African Descent

1. Paragraph 7 of the Durban Programme of Action requested the "Commission on Human Rights to consider establishing a working group or other mechanism of the United Nations to study the problems of racial discrimination faced by people of African descent living in the African diaspora and make proposals for the elimination of racial discrimination against people of African descent. As a follow-up to this recommendation, the Commission on Human Rights established the Working Group of Experts on People of African Descent, composed of five members.

2. The mandate of the Working Group is spelled out in Commission on Human Rights resolution 2002/68, paragraph 8, and further expanded in resolution 2003/30, paragraphs 24-25. According to these two resolutions respectively, the Group is expected to:

(a) Study the problems of racial discrimination faced by people of African descent living in the Diaspora and to this end gather all relevant information from Governments, non-governmental organizations and other relevant sources, including through holding public meetings with them;

(b) Propose measures to ensure full and effective access to the justice system by people of African descent;

(c) Submit recommendations on the design, implementation and enforcement of effective measures to eliminate racial profiling of people of African descent;

(d) Elaborate short-medium-and long-term proposals for the elimination of racial discrimination against people of African descent, bearing in mind the need for close collaboration with international and development institutions and the specialized agencies of the United Nations system to promote the human rights of people of African descent, inter alia through:

(i) Improving the human rights situation of people of African descent by devoting special attention to their needs, inter alia through the preparation of specific programmes of action;

(ii) Designing special projects, in collaboration with people of African descent, to support their initiatives at the community level and to facilitate the exchange of information and technical know-how between these populations and experts in these areas;

(iii) Developing programmes intended for people of African descent, allocating additional investments to health systems, education, housing, electricity, drinking water and environmental control measures and promoting equal opportunities in employment, as well as other affirmative or positive-action initiatives, within the human rights framework;

(e) Make proposals on the elimination of racial discrimination against Africans and people of African descent in all parts of the world;

(f) Address all the issues concerning the well-being of Africans and people of African descent contained in the Durban Declaration and Programme of Action.

II. Objectives

3. In light of the content of relevant documents addressing the mandate of the Working Group, such as the Durban Declaration and Programme of Action, resolutions of the Commission on Human Rights, reports of the Working Group, as well as discussions at previous sessions, the Working Group is to follow the implementation of its agenda through:

(a) Promoting tolerance, pluralism and respect for diversity to combat prejudice that leads to racial discrimination toward people of African descent;

(b) Assisting people of African descent in overcoming social exclusion;

(c) Fostering the development of capacity-building programmes to promote and achieve equality of opportunity for people of African descent.

III. Methodology

4. The Working Group intends to implement its programme of work by:

(a) Using the Durban Declaration and Programme of Action as a framework for action to eliminate racial discrimination and related intolerance affecting people of African descent;

(b) Using a multidisciplinary approach when considering the situation of people of African descent;

(c) Relying on a broad perspective encompassing local, national, regional and international experience in examining and making recommendations which can address the needs and well-being of Africans and people of African descent in all parts of the world;

(d) Drawing on expertise and benefiting from collaborative efforts with the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, the Working Group on Minorities of the Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights and the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance, including regular exchange of information on anti-discrimination measures being adopted and the implementation of recommendations benefiting people of African descent;

(e) Enhancing functional linkages with the Intergovernmental Working Group on the Effective Implementation of the Durban Declaration and Programme of Action and with the Group of Independent Eminent Experts to foster a common and streamlined Durban follow-up agenda.

IV. Modalities of Action

5. The methods of work developed by the Working Group include the following:

(a) Annual sessions based on a thematic approach to discuss specific subjects/topics relevant to the situation of people of African descent and Africans in all parts of the world;

(b) Country visits upon the invitation of Governments, in order to facilitate in-depth understanding of the situation of people of African descent in various regions of the world, and to collect and promote good practices.

A. Annual sessions

6. The Working Group will continue holding its annual sessions around specific themes relevant to the situation of people of African descent, while consistently relying on the provisions contained in the Durban Declaration and Programme of Action.

7. The good practices collected during country visits will inform the discussion during the annual sessions and establish the platform for a more comprehensive debate on how these practices could be adopted and replicated in policies of other countries.

8. The Working Group will complement information gathered first-hand through on-site visits with data provided by States, intergovernmental organizations, national human rights institutions and different civil-society actors on specific issues, measures and programmes concerning people of African descent.

B. Country visits

9. The focus of the visits will combine an all-encompassing approach with a “core theme” approach.

10. An all-encompassing approach would allow for a holistic analysis of the situation of people of African descent in a given country. A “core-theme” approach founded on a thematic focus while undertaking country visits could also enable the Working Group to identify patterns, policies and programmes in specific areas, their effectiveness and/or shortcomings, and enable the mechanism to identify and discuss good practices. In this regard, the Working Group has decided not only to consider general manifestations of racism, racial discrimination and xenophobia faced by people of African descent, but also to pay particular attention to manifestations that are linked to the themes discussed during annual sessions.

11. The choice of country to visit will be based on factors such as the relative number of people of African descent living in the given country, the existence and degree of effectiveness of specific programmes/policies designed to address the discriminatory treatment faced by people of African descent. Such a choice will also be informed by relevant information received on the situation of people of African descent from Governments, non-governmental organizations or other pertinent sources.

V. Focus for the years 2006-2008

12. During the years 2006 to 2008, the Working Group of Experts on People of African Descent will focus on the following.

A. Promoting respect for the human rights of people of African descent

13. **Advocacy**: The Working Group intends to engage with Governments, international organizations and institutions, non-governmental organizations and other actors, as appropriate, in dialogue to raise awareness and encourage the implementation of measures to enhance the protection of the human rights of people of African descent. This will be done through its annual sessions, which will thematically cluster issues concerning people of African descent and, when suitable, by organizing meetings with those actors, and through country visits.

14. **Promotion**: The Working Group will encourage the adoption and implementation of programmes aimed at combating discrimination against people of African descent, including through the identification of and recommendations on specific measures; contribute to developing guidelines on good practices in this regard to assist Governments, civil society organizations and other actors involved in developing and implementing programmes aimed at the social and political inclusion of people of African descent.

15. **Dissemination:** The Working Group will engage in the collection, assessment and dissemination of good practices in specific areas, which could constitute useful tools to address problems faced by people of African descent, including through country visits.

B. Dialogue with Governments, non-governmental organizations and other actors

16. **Undertaking country missions:** The Working Group will undertake one or two country visits per year to gather information on the situation of people of African descent and on different policies and programmes and their effectiveness and/or shortcomings, and to develop recommendations for resolving ongoing problems.

17. **Partnerships with civil society:** The Working Group will identify steps to intensify cooperation with non-governmental organizations and civil society organisations to support their efforts in promoting and protecting the rights of people of African descent. Collaborative links could include support for the development of studies and reports on the situation of Afro-descendants in all parts of the world, the organization of awareness-raising initiatives and outreach campaigns.

18. **Give a voice to people of African descent:** The Working Group will develop efforts to promote the participation of people of African descent in the relevant processes at the country and international level. Towards this end, the Working Group will hold consultations with people of African descent, both during country visits and on other occasions, to gather their views and exchange information, including about the relevant international standards and processes.

- - - - -